المجلد الحادي والعشرون

:177/11

(الذين لم يوجبوا المسح عمدتهم في الأمر حديث ابن عمر : أنه توضأ) . وذكر الجامع كِثْلَلْهُ بعد هذا الحديث : أن في الأصل بياضا .

قلت : وهذا الحديث المستدل به هو ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر : « أنه بال بالسوق ثم توضأ ، فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ، ثم دعي لجنازة فدخل المسجد ليصلي عليها ، فمسح على خفيه ثم صلى عليها »(١) .

自自自自自自

: 409-454/41

(وسئل شيخ الإسلام كِظَلْمُهُ :

إذا مس يد الصبي الأمرد: فهل هو من جنس النساء في نقض الوضوء، وما جاء في تحريم النظر إلى وجه الأمرد الحسن، وهل هذا الذي يقوله بعض المخالفين للشريعة: إن النظر إلى وجه الصبي الأمرد عبادة! وإذا قال لهم أحد: هذا النظر حرام، يقول: أنا إذا نظرت إلى هذا أقول سبحان الذي خلقه، لا أزيد على ذلك ؟.

فأجاب:

الحمد لله ، إذا مس الأمرد لشهوة ففيه قولان في مذهب أحمد وغيره . . .) .

⁽١) رواه مالك في الموطأ (رقم ٤٣ ـ ت : محمد فؤاد عبد الباقي ورواه الشافعي عن مالك به في (الأم) ٣١/١ ، وانظر : (الأوسط) لابن المنذر : ٢٠/١ ، (المحلي) ٦٩/٢ .

قلت : هنا أمور :

الأول : أن هذه الفتوى سبق أن ذكرت في : ١٥ / ٤١٠ - ٤٢٧ .

الثاني: أن النسخة التي نقلت عنها الفتوى هنا غير نسخة الفتوى هناك ، وذلك لوجود الفروق بين النسختين ، والنسخة هنا أصح منها هناك .

الثالث : يوجد هنا بعض التصحيفات والسقط ، ومن ذلك(١) :

۱- ۲٤٣/۲۱ : (أحدهما : أنه كمس النساء لشهوة ينقض الوضوء ، وهو المشهور من مذهب مالك ، ذكره القاضي أبو يعلى في شرح المذهب) .

سقط بعد ذلك قوله (وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي) كما في ١٥/

٢-٢٤٨/٢١: (وما ذاك لأنه دل على عظمة الخالق عنده) ، والأظهر : (وما ذاك لأنه أدل) كما في ١٦/١٥ .

٣-٢١٠/٢١ : (وعلى هذا [نظر] من لا يميل قلبه إلى المرد) . سقط ما بين المعقوفتين كما في : ١٨/١٥ .

٤-١٢/٢١ : (ثم النظر يؤكد المحبة) ، والأظهر : (ثم النظر يولد المحبة) كما
في ١/١/١٥ .

٥-٢٥٣/٢١ : (وهذا إنما يبتلى به أهل الإعراض عن الإخلاص لله كما قال تعالى في حق يوسف : ﴿ كَنْ لِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوَءَ وَٱلْفَحْشَاءُ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا أَلْمُخْلَصِينَ ﴾) . سقط بعد قوله الإخلاص لله : (الذين فيهم نوع من الشرك ، وإلا

⁽١) أما الأخطاء في تلك النسخة فقد سبق التنبيه عليها أثناء الكلام على المجلد الخامس عشر .

فأهل الإخلاص كما قال تعالى . . .) كما في ١٠/١٥ .

7-٢٠٤/٢١ : (وللمعشوق من الشفاء في مصالحه) ، صواب العبارة (أو للمعشوق من السعي في مصالحه) كما في ٢٢٢/١٥ .

٧- ٢٠٥/٢١ : (مما يقتضي حلول نفس ذاته في مخلوقاته أو اتحاده بها ، [فيقولون] في جميع المخلوقات نظير ما قالته النصارى في المسيح خاصة) . سقط ما بين المعقوفتين كما في : ٤٢٣/١٥ .

: ۲91 , 797/ ٢1

(وسئل :

عن امرأة تضع معها دواء وقت المجامعة تمنع بذلك نفوذ المني في مجاري الحبل فهل ذلك جائز حلال أم لا ؟ . . .) .

قلت : كررت هذه الفتوى مرة أخرى في : ۲۷۱/۳۲ ، ۲۷۲ .

: 7.7-7.2/11

(وسئل :

عن المني هل هو طاهر أم لا ، وإذا كان طاهرا فما حكم رطوبة فرج المرأة إذا خالطه ؟ .

فأجاب : وأما المني فالصحيح أنه طاهر ، كما هو مذهب الشافعي وأحمد في

المشهور عنه . . .) .

قلت : هنا أمران :

الأول : كررت هذه الفتوى نفسها بعد هذا الموضع مباشرة في نفس المجلد : ٢١/ ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ولكن بعد أن أسقط منها ثلاثة عشر سطراً :

من قوله (وقد قيل : إنه نجس) (السطر السادس في ٢١ / ٦٠٤)، إلى قوله (وهذا قاطع لمن تدبره) (السطر الرابع في ٢١ / ٦٠٠) .

والثاني: وقع في ٢٠٦/٢١ (وفيما يشق الاحتراز منه ، والمني يشق الاحتراز منه ، والمني يشق الاحتراز منه ، فألحق بالمخرج) ، وفي ٢٠٧/٢١ (وفيما يشق الاحتراز منه ، فألحق بالمخرج) فسقطت جملة (والمني يشق الاحتراز منه) بسبب انتقال النظر ، والله تعالى أعلم .

